قضايا سياسية

اسم المقال: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا (المحددات والاليات)
اسم الكاتب: م.م. عمر حسين علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7612
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا (الاليات والمحددات)[▽]

The Political Role of the Military Institution in West African Countries (Determinants and Mechanisms)

م.م. عمر حسين علوان* Asst. Lect. Omar Hussein Alwan

الملخص:

لم تستطع الحكومات العسكرية في غرب افريقيا في سنوات ما بعد الاستقلال توفير حاجيات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية بل حتى الامنية,حيث اتجهت في الغالب الى اضفاء الشرعية على تحكم وسيطرة المجموعات العرقية والقبلية على المؤسسة العسكرية ومراكز القوة الداخلية والخارجية,حيث ظلت منطقة غرب افريقيا بؤرة لتدخل العسكريين في السياسة والاطاحة بالحكومات القائمة على انظمة شخصية استبدادية وفاسدة واستمر هذا الوضع منذ أواخر الستينات والى بداية التسعينات من القرن العشرين حتى القرن الحادي والعشرين حيث لم تعد تلك الأنظمة المنتخبة قادرة على الدفاع الفاعل عن واجهتها الشرعية الديمقراطية نتيجة استشراء الفساد السياسي لدى القيادات الحاكمة وحالة التلاعب بالنصوص الدستورية المنظمة للتداول السلمي للسلطة والقطيعة المتزايدة بين الحكومات والقوى السياسية والمدنية ادى الى خلق حلقة مفرغة اطلق عليها فخ الانقلابات.

الكلمات المفتاحية: الدور السياسي، الانقلاب العسكري، غرب افريقيا، المؤسسة العسكرية.

Abstract:

During the period following independence, the military governments in West Africa were incapable of meeting the economic social and security requirements of their citizens This was primarily due to their tendency to endorse the authority and influence of specific ethnic and tribal groups within the military and in positions of power both within the country and internationally The West African area continued to be a focal point for military involvement. From the late sixties to the early nineties of the twentieth century the region experienced a period of political turmoil characterised by the over throw of governments led by personal authoritarian and corrupt regimes This trend continued until the second decade of the twenty-first century, during which the West African region remained a hub for military intervention in

▽ تاريخ التقديم : 2024/3/24 تاريخ القبول: 2024/4/23 تاريخ النشر: 2024/6/30

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية omar.hussein@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

politics and the removal of governments with such characteristics. This situation persisted from the late 1960s to the early 1990s during which this region experienced a transition to civilian political governance and elected administrations This continued until the 2010s when many of these elected regimes lost their ability to convincingly maintain their democratic legitimacy. This was due to pervasive political corruption among the ruling elites manipulation of constitutional provisions governing the peaceful transfer of power and growing alienation between governments and political and civil factions This resulted in the formation of a pernicious cycle often referred to as the coup trap.

Keywords: political role, military coup, West Africa, military institution

المقدمة:

اهتمت اغلب الدراسات بدور الجيش في الحكم حيث يحتل النظام السياسي مكانة مهمة في الدول النامية وخاصة مرحلة بناء الجيوش, وترتبط المؤسسة العسكرية في دول غرب أفريقيا بصفة خاصة بدراسات العلوم الاجتماعية فقد أفاض المفكرون والمؤرخون فى مجال علم الاجتماع السياسي على تفسير العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدور السياسي والاشكاليات التي ظهرت أثناء نشأة المؤسسة العسكرية في مرحلة الإستقلال أثر نجاح حركات التحرر الوطني وانتزاع الاستقلال السياسي من الهيمنة الاستعمارية بالقوة فالانظمة العسكرية في دول غرب أفريقيا على الخصوص مسكت مقاليد السلطة وحرمت التعددية والتداول السياسي تحت غطاء التنمية ، فكان هاجس التنمية اولى اهتمامات البلدان وخاصة مرحلة الاستقلال.

ولقد لعبت العديد من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية المحددة في تفسير ممارسة المؤسسة العسكرية للدور السياسي واشكاليات نشأة الدولة وهشاشة العلاقات المدنية العسكرية إضافة إلى هشاشة الدور التنموي والامني في دول غرب أفريقيا والذي يعده العسكر مسبباً للقيام بالانقلاب المباشر والاستيلاء على السلطة بدعوى إنقاذ البلد من الفساد والذي غالباً ما يتكرر في النظم السياسية الإفريقية بصورة عامة ، فإن العسكر لا يتركون السلطة من تلقاء نفسهم فدائماً ما يجد العسكر التربة خصبه للقيام بالانقلابات العسكرية والذي عادة ما ينتج عنه أنظمة عسكرية جديدة فتظل تعاني من مشكلات هشاشة الوضع التنموي والامني والسياسي نتيجة الانقلابات العسكرية أو قيام انتخابات وديمقراطيات هشه ضعيفة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أهمية البحث : ترتبط أهمية هذا البحث باهمية الجيش في النظم السياسية في بلدان العالم النامية ودراسة دورة في الشؤون السياسية لفهم اتجاهات ومستقبل حكم العسكر خاصة بعد سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الانظمة السياسية في دول غرب افريقيا .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة وضع المؤسسة العسكرية والكيفية التي يعول عليها العسكر في ممارسة الدور السياسي في منطقة غرب افريقيا بوصفها واحدة من اكثر مناطق العالم تعرضاً للانقلابات العسكرية.

أشكالية البحث : تمثل اشكالية هذا البحث في صعوبة تحقيق الموزانة بين تطلعات العسكر في البقاء على راس السلطة اطول فترة ممكنه والحصول على المزيد من الثراوت بعيداً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يحاول هذا البحث الاجابة على التساؤلات الاتية:

1_ ماهي طبيعة تكوين ونشاة المؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا؟

2- مالذي دفع المؤسسة العسكرية للتخلي عن وظائفها الدفاعية والتنظيمية والتدخل بامر السلطة المدنية ؟

3- ماهي الاتجاهات التي يمكن ان يستقر عليها الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ؟

فرضية البحث : ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ان دور العسكر في الحكم يشكل تحدياً في البناء الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الضعف في اداء النخب المدنية الذي دائماً ما يعول علية العسكر للتدخل بالحكم والقيام بالانقلابات العسكرية.

منهجية البحث : تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الاوضاع السياسية والاجتماعية لنشاة المؤسسة العسكرية لدول غرب افريقيا كما تم اعتماد المنهج النظمي في تحليل العلاقات المدنية-العسكرية وعملية ممارسة السلطة ودراسة الاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ادت الى تاجيج ظاهرة الانقلابات في غرب افريقيا .

هيكلية البحث :

اتساقاً مع ما تقدم سيتم تقسيم هيكلية البحث الى ثلاث محاور يركز المحور الاول: نشأة المؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا بعد الاستقلال، اما المحور الثاني يتناول: اسباب ممارسة المؤسسة العسكرية للدور السياسي، فيما يتناول المحور الثالث: الانقلابات العسكرية ومحددات الدور السياسي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً : نشاة للمؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا ما بعد الاستقلال

1- النشأة والتكوين مرحلة ما بعد الاستقلال

قامت العديد من الدول في أفريقيا ، وجنوب شرق أسيا ، ومنطقة البحر الكاريبي ، بعد الحرب العالمية الثانية وكان نشوء هذه الدول فيها أثر نجاح حركات التحرر الوطني في انتزاع الاستقلال السياسي عن الهيمنة الاستعمارية المباشرة ، نتيجة لعدم سماح الدول الاستعمارية اي تطور اقتصادي او اجتماعي حقيقي في البلدان التي توجد فيها [1]

وفي أطار النشأة التاريخية ذاتها يمكن التميز بين اصول ثلاث لجيوش العالم الثالث وهي على النحو الاتي :. [2]

1.الأصول الوطنية :- حيث ينشأ الجيش ويبني وطنياً وأمثلة لذلك فى البلدان التي لم تخضع للتجربة الاستعمارية حين يلعب الجيش دوراً مميزاً فى السياسة وأمثلة ذلك دول تايلاند وأثيوبيا التي حصلت على استقلالها من مدة طويلة.

2- الأصول الكولونيالية:- حيث أسست بعد الإستقلال العديد من الدول الاستعمارية وورثة التركيبة الاستعمارية واحتفظت بتقاليد الجيوش الاستعمارية,وقد ربيت هذه الجيوش وفق قاعدة عزلها عن السياسة إلا أن الظروف أدخلتها فى الحياة السياسية وأمثلة ذلك جيوش دول غرب أفريقيا*، وافريقيا بشكل عام.

3-جيوش التحرر الوطني: وهي جيوش ولدت في اطار النضال من اجل الاستقلال فهي ولادة حربية وسياسية ودور مثل هذه الجيوش كبير لانها تشعر بانها كانت وراء الاستقلال وبناء الدولة الوطنية.

وقد عرفت منطقة غرب أفريقيا عند حصولها على استقلالها ما أطلق عليه حكم (أباء الإستقلال) وقد عمل هؤلاء على بناء دول حديثة وعصرية تعتمد على تحقيق الأهداف والمطالب المعبر عنها ، وقد تبنت هذه الدول النظام الجمهوري والبرلماني الغربي , الا أنها بقيت تتميز بالتخلف كونها لم تستطيع تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادي والحفاظ على التماسك الاجتماعي فمقاومة الاستعمار، كانت كرد فعل

([1]) صالح جواد كاظم، علي غالب العاني, الانظمة السياسية : المكتبة القانونية ،بغداد, ط2, 2007, ص163.

([2]) نقلا عن:رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في دول العالم الثالث ،جامعة بغداد ، ط2 ، 1989 ، ص314 ص315 .

* تعرف الامم المتحدة دول غرب افريقيا بانها 15 دولة هي(بنين,بوركينافاسو,والراس الاخضر,غامبيا ,غانا,غينيا,غينيا بيساو,ساحل العاج,ليبيريا,مالي,موريتانيا,النيجر,نيجيريا,السنغال,سيراليون)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تفجرت عن الشعور بالظلم من قضايا متنوعة ، مثل مصادرة أراضي السكان الأصليين وتوزيعها بين المستعمرين وكذلك تجنيد الأفارقة ضمن جيوش الدول الأوروبية لخوض الحروب الأوروبية التي لم يكن لهؤلاء الجنود اي مصلحة وقد كان جنود السنغال الأكثر تواجداً ضمن جميع وحدات الفيلق الأجنبي الفرنسي [1]

2- التركيبة الإثنية والتجنيد داخل المؤسسة العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية في دول الساحل حالة نموذجية للظاهرة المعروفة بالجيوش الإثنية Ethnic Armies ، فمنذ مرحلة الخضوع للاستعمار وما شهدته من تأسيس الجيوش نظامية حديثة للمرة الأولى ، كان الاتجاه السائد في غالبية دول الإقليم هو الاعتماد على جماعة بعينها، أو على عدد محدود من الجماعات في الانتساب إلى المؤسسة العسكرية التي اتسمت بتكوين غير متجانس إلى حد بعيد، على عكس الطبيعة التعددية للمجتمع، كما كانت ظاهرة التجانس الإثني تزداد بالصعود إلى المراتب العسكرية القيادية الوسطى والعليا التي غلبت عليها انتماءات ذات طابع اثني في المرحلة المبكرة التالية على الإستقلال،جاء اتجاه دول الساحل -كغيرها من الدول الإفريقية - للإستمرار فى تأسيس قوات مسلحة تعتمد على هوية إثنية غالبة لمعالجة قضية الولاء العسكري للقيادة. [2]

ولا تزال بنية القوات المسلحة في العديد من البلدان الإفريقية قائمة على اعتبارات عرقية أو قبلية,على سبيل المثال، هناك انقسام للجيش في موريتانيا بسبب التصدعات العرقية والإثنية والثقافية في حين كان البربر يشكلون أقلية لا تتجاوز ثلث السكان،سيطر هؤلاء على المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ الاستقلال وبعد مزاعم عن مؤامرة انقلاب مشحونة عرقياً في عام ١٩٨٧ هددت هذه الهيمنة،بدأ الرئيس الموريتاني ولد الطابع ب "تعريب" شبه كامل لجميع فروع القوات المسلحة الموريتانية بالمثل ،في تشاد لايعكس التكوين العرقي للقوات المسلحة البلد ككل فقد حيث سيطرت الزغارة-المجموعة العرقية التى ينتمي إليها الرئيس إدريس ديبي- على الجيش والمواقع العسكرية الرئيسية منذ عام ١٩٩٠عندما طردت حسين حبري من السلطة وتقدم القوات المسلحة [3].

([1]) محمد امين غراب ، دور الجيش في الحياة السياسية في دول غرب افريقيا رسالة ماجستير ,جامعة الجزائر, 2012 ، ص 76 .

([2]) حمدي عبد الرحمن ،مجموعة باحثين, الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا وتحديات بناء الدولة، منتدى العلاقات العربية الدولية,قطر,الطبعة الاولى ، 2015 ، ص 39 .

([3])احمد امل ,اثر القيود البنيوية في اداء المؤسسة العسكرية في مكافحة الارهاب في الساحل الافريقي,مجلة الدراسات الافريقية , العدد(51) سبتمبر 2021,ص77.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي ظل المحدودية العددية الواضحة للزغاوة حيث أنها تشكل ما تقل نسبته عن ٥٪ من سكان تشاد ، اعتمد إدريس ديبي على تحالف أوسع نسبياً في شغل المناصب العسكرية ضم بجانب جماعته كلاً من الحجريين Hadjaraï من سكان منطقة جيرا Guerra وسط البلاد، فضلا عن عناصر من جماعة سارا Sara القاطنة أقصى جنوب البلاد التي تعد الأكبر بين مختلف الجماعات التشادية، حيث تفوق نسبة سكانها 25% من السكان, ويأتي هذا التحالف ليعني ضمناً محدودية تمثيل العديد من الجماعات ،في مقدمتهم جماعاتي التبو الرئيسيتان القاطنتان شمال البلاد ,تبدأ Tide ودازا Daza، وهو الوضع الطبيعي الذي فرضه كون جماعات التبو الداعم الرئيسي للرئيس الأسبق حسين حبري الذي حكم البلاد بين عامي 1982و 1990 قبل أن يطيح به إدريس ديبي، ومما فرض صعوبة أمام استيعاب أنصار حبري في المؤسسة العسكرية بعد تولي ديبي السلطة، وهو الوضع القابل للإستمرار في المستقبل في ظل تولى محمد إدريس ديبي رئاسة المجلس العسكري الانتقالي عقب مصرع والده [1].

وفي النيجر أسس الإستعمار الفرنسي لهيمنة جماعتي الجنوب الغربي زارما وسونجاي على المناصب العسكرية,الأمر الذي أهل أبناء الجماعتين لسيطرة مستمرة على المؤسسة العسكرية منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٠ حتى مطلع التسعينيات,وذلك على الرغم من ان جماعتي الجنوب الغربي تشكلان مجتمعين نحو ربع سكان البلاد , وبجانب التمثيل المكثف لجماعتي زارما وسونجاى ، تمثلت واحدة من مشكلات التركيبه الإثنية للمؤسسة العسكرية منذ نشأتها فى الحضور المحدود تقليدياً لأبناء جماعة الطوارق التي تقطن الأقاليم الشمالية الصحراوية من البلاد، والتى تشكل أكثر من ١٠% من السكان ، وهو ما يجعلها النسبة الكبرى للطوارق بين جميع الدول التى تنتشر فيها الجماعة ، والتى تضم بجانب النيجر ليبيا والجزائر وتشاد ، فبالرغم من اتخاذ حكومات النيجر في السنوات الأخيرة إجراءات أكثر تقدماً في احتواء بعض العناصر الطوارقية في بنية المؤسسة العسكرية ، فإن جماعة فولاني التي تشكل نحو 7% من سكان البلاد لا تزال غير ممثلة على نحو متناسب,وتنسق المؤسسة العسكرية في مالي إلى حد بعيد ، مع هذا النمط السائد من حيث استبعاد أبناء الجماعات الشمالية من الطوارق والعرب، وهو ما جعل هذه المناطق معقلاً لسلسلة متواصلة من أعمال التمرد المسلح على أساس إثني بدأت فى عام 1963،وتكررت أكثر من مرة، لتخلق صعوبة متزايدة في التوسع في استيعاب العناصر

)[1](Advancing military professionalism in Africa, A RESEARCH PAPER FROM THE AFRICA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES,JULAY 2014,P16

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الشمالية في المؤسسة العسكرية المالية, اما بوركينا فاسو فقد أسس الفصيل الفرنسي لإلحاق أبناء جماعة موسى Mossi كبري جماعات البلاد بالقوات المسلحة.[1]

ثانياً: اليات واسباب تبني المؤسسة العسكرية للدور السياسي

1. جدلية العلاقات المدنية العسكرية

يلاحظ أن بداية مرحلة التسعينات أفرزت أحزاب سياسية خرجت من رحم الحزب الواحد لأسباب عديدة تتجذر داخل الأنظمة الأفريقية من أهمها تلك المتمثلة فى العوامل الداخلية من خلال النضال المتواصل للمعارضة من أجل تحقيق مكاسب ديمقراطية ، أدت فى نهاية المطاف إلى تنازل الأنظمة الشمولية عن تمسكها في السلطة و السماح بقدر كبير من التعدد الحزبي الذي يضمن حرية الرأي والتعبير ، حيث بلغ عدد الأحزاب الناشئة في بلدان غرب أفريقيا ١٣٠ حزباً كحالة ساحل العاج فأصبحت كلاً من نيجيريا وغانا تنعم بالتعددية الحزبية بعد المواجهات القديمة بين النظم العسكرية و المعارضة في كلاً البلدين ، إلا أن هذا الانفتاح السياسي لم يكن هو الدافع الرئيسي وجاء نتيجة الضغوط الخارجية من الدول المانحة للمساعدات لتلك الأنظمة , فالبنسبة لنيجيريا فأن الأحزاب السياسية الناشئة كانت مقيدة من طرف اللجنة الانتخابية المستقلة التي لها الصلاحيات لقبول أو رفض تقديم الإعتماد لبعض التكتلات الحزبية عن طريق شروط تعجيزية و على النقيض من ذلك فإن جمهورية بنين وضعت تسهيلات عدة حيث بلغ عدد الأحزاب (١٢٥) حزباً .[2]

اما موريتانيا بعد نشأة الدولة المعاصرة بإعلان الاستقلال التام في نوفمبر عام ١٩٦٠ بعد سنتين من الحكم الذاتي جاءت بعيدة عن أي إسهام عسكري أو مسلح او حروب تحرر أو مقاومة تجاة المستعمر الفرنسي لنيل الاستقلال في ذلك الوقت والذي انعكس على مدنية السلطة الحاكمة بعد الاستقلال إذ لم توجد خبرة أو شخصية عسكرية مؤثرة التى يمكن أن تسهم في عسكرة الدولة أو العملية السياسية فقد تولى الرئاسة (المختار ولد داداه) الذي كان معيناً فى عام ١٩٥٨رئيساً للحكومة عبر الجمعية الوطنية الموريتانية ونتيجة للنشأة المدنية للدولة الموريتانية فقد تبنت الدولة الجديدة للنظام الرئاسي كنظام الحكم ، ونظام التعددية الحزبية كنظام حزبي في هذا الصدد وذلك قبل أن تتحول الى النظام الحزبي الواحد المهيمن بعد سنوات من الاستقلال عن فرنسا ونتيجة جدلية العلاقات المدنية العسكرية سميت (بدولة

([1]) احمد امل ,مصدر سبق ذكره, ص75-76.

([2]) مصطفى خواص ، التحولات السياسية في بلدان غرب افريقيا (1990-2009) ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 81 ..

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الانقلابات العسكرية والتي بدأت منذ ١٠ يوليو 1978 بعد ثمانية عشر عاماً من الإستقلال والحكم المدني. [1]

وكذلك تعد مالي حالة دالة على هذا النمط حيث قادت مجموعة من الحركات المدنية المرتبطة برجل الدين المالي الامام (محمود ديكو) حركة احتجاجية عارمة امتدت منذ مطلع يونيو من عام 2020 وصولاً إلى إسقاط المؤسسة العسكرية للرئيس ابراهيم بوبكركيتا في منتصف أغسطس من نفس العام ، وذلك احتجاجاً على سياساته التي عمل من خلالها على محاصرة الأحزاب المعارضة باعتماده الكبير على الوجود الفرنسي لتوفير الدعم العسكري والسياسي ، فضلاً عن ممارسات الحكومات المتعاقبة في سنوات رئاسته ومظاهر غياب المساءلة ولم يكن هذا التحول في الموقف الشعبي المالي من الرئيس كيتا بالأمر المفاجئ ، حيث سبقة مؤشر بالغ الوضوح تمثل في تراجع معدلات المشاركه الانتخابية الرئاسية من جانبي المصوتين الماليين ، ففي عام 2013 شارك في الجولة الأولى للانتخابات 49% من الناخبين المسجلين و46% منهم في الجولة الثانية ، وقد انخفظت هذه النسبة في العام 2018 الى 43% على الرغم من ثبات هوية المرشحين الأساسيين في المرتين وهما الرئيس إبراهيم أبوبكركيتا وزعيم المعارضة الراحل سوميلا سيسي ، ذلك لتراجع ثقة المواطنين في نزاهة العملية السياسية وقدرتها على التعبير عن توجهاتهم بصورة صادقة ليفتح الباب أمام طيف واسع من الحلول البديلة بينما الحلول المرتبطة بتدخل المؤسسة العسكرية. [2]

لاسيما إن معظم الانقلابات العسكرية التي وقعت في بلدان غرب أفريقيا اعتمد فيها الانقلابيون على سخط وتذمر مؤسسات المجتمع المدني وذلك محاولة لكسب التأييد لاستخدام العنف،فتصاعدت الأصوات الرافضة لسياسات الحكومات والتي عجزت عن تحقيق الاستقرار ولذلك تدخلت قوى المجتمع المدني تطالب قادة الجيش بالتدخل مقابل الحصول امتيازات تضمنها السلطة الحاكمة بعد نجاح الانقلاب مقابل تحشيد الدعم لمساندة الجيش لإسقاط النظام السياسي بعيداً عن الوسائل المشروعة ، والتي تعول عليها

([1]) حمدي عبدالرحمن ، الجيوش والتحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص 165 .

([2]) احمد امل ,تفكيك سردية (عودة الانقلابات) في افريقيا, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية,2022/3/14
تاريخ الزيارة 2024/2/25 ينظر الىhttps://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

النظم السياسية الأفريقية كون أن من يصل إلى السلطة ولو عن طريق الإنتخابات يحاول أن يجد طرق مخالفة للقانون للتشبث والبقاء باطول مدة فى الحكم.[1]

2- تسيس المؤسسة العسكرية

ومن بين الآليات الأساسية التي يستخدمها رؤساء الدول الإفريقية لحماية أنظمتهم، إنشاء قوات عسكرية متعددة ومتنافسة, فعلى الرغم من أن معظم الدول الإفريقية تمتلك جيوشاً وطنية، فإن هذه الجيوش قد تغير أولوياتها ومصالحها المؤسسية، ما يؤدي إلى تحول الجيش لكيان سياسي له أهدافه وطموحاته الخاصة وقياداته المستقلة عن الدولة ولذلك، غالباً ما يحصن القادة الأفارقة أنفسهم بإنشاء وحدات مسلحة أخرى مكونة من النخبة المتمثلة في الحرس الرئاسي، ورجال الشرطة، والأمن الوطني، والقوات الخاصة، ووحدات "الكوماندوز"، وذلك بهدف منع الجيش من الاستيلاء على السلطة ولتحقيق مصالحهم الخاصة وعادةً ما تكون هذه الوحدات أصغر من الجيش الوطني ولكنها تكون في الوقت نفسه مدربة ومجهزة جيداً, والأهم من ذلك أن هذه الوحدات المسلحة عادةً (وليس دائماً) ما تكون منتمية لنفس العِرق الذي ينتمي إليه رئيس الدولة,ومع ذلك فإن هذه الوحدات الخاصة غالباً ما تستخدم مواقعها المميزة والقريبة من السلطة لقيادة انقلابات ناجحة حتى إن العديد من التغييرات الأخيرة في الأنظمة الإفريقية، بما في ذلك تلك التي حدثت في الغابون والنيجر، قد اتخذت فيها هذه الوحدات الخاصة زمام المبادرة.[2]

وتسلط التعديلات العسكرية التي اتخذتها كل من الكاميرون وسيراليون في أعقاب انقلاب الغابون الضوء على الجهود المبذولة لاستباق الانقلابات المحتملة التي قد تحاكي سابقاتها بالمنطقة. فمن جانبه، أجرى الرئيس الكاميروني، بول بيا، تعديلات وزارية في وزارة الدفاع والقوات المسلحة، في حين قام نظيره السيراليوني، جوليوس مادا بيو، بتعيين الأمريكي جيري توريس، كمستشار له للأمن القومي، وهو من أهم المعروفين في مجال "اللوبي" الأمريكي، وقد سبق ذلك اعتقال كبار المسؤولين العسكريين.[3]

---

(1) Thomson Alix, An introduction to African politics (London : Ruldge toyon& frahcig Group,2000)p132

(2) سيمون توتي, حزام عد الاستقرار: دوافع حمى الانقلابات العسكرية في غرب ووسط افريقيا,مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ,11سبتمبر 2023, تاريخ الزياره 2024/3/3,متاح على الرابط
https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/8595

(3) المصدر نفسة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3-الصراع الاثني النخبوي على السلطة

تتميز المجتمعات الأفريقية بالتعددية الإثنية ,القومية،الدينية،الثقافية، العرقية،وغيرها باستثناء قليل من الدول مثل مصر ،ليسوتو،تونس،وتتسم بالتفاوت الشديد فهنالك دول تكاد تقتصر التعددية فيها على اثنين أو ثلاث مثل رواندا وهناك دول تتميز بالتعددية المعتدلة مثل جيبوتي،مالي،نيجيريا، ومن جهة أخرى تتسم التعددية الإثنية الأفريقية بأنها عابرة للحدود,فمعظم الاثنيات الأفريقية تمتد عبر الحدود إلى الدول المجاورة وقد انعكس هذا للتنوع الإثني،على طبيعة التنافس السياسي فى المجتمعات الأفريقية فتحول التنافس إلى صراع اثني الأمر الذي حفز رغبة الاثنيات المختلفة في الوصول إلى السلطة و البقاء فيها،وفي كثير من دول غرب أفريقيا لتنافس هيكل وتوزيع التعددية الإثنية،دون الوصول إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية،فلا يتبقى سوى اللجوء الى الانقلابات العسكرية والصراع المسلح والحروب الأهلية،كما حدث فى راوندا وكذلك الصراع النخبوي المرير على السلطة في السنغال ومالي وبوركينا فاسو والجابون وغيرهم. [1]

4- تنامي انتشار الجماعات المتشددة فى دول غرب أفريقيا

شهدت القارة الأفريقية خلال عام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد العمليات الإرهابية مقارنة بالعام الذي سبقه , حيث بلغ عدد العمليات 735 عملية تنوعت ما بين هجمات إرهابية و عمليات انتحارية واغتيالات الأمر الذي اتسق مع التحديات الأمنية المتعددة التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا بشكل خاص ، وعدم الاستقرار الأمنى الذي يرتبط بكثرة الانقلابات العسكرية واستمرار افريقيا كوجهة مفضلة لبقايا تنظيم داعش فى سوريا والعراق ، فى ظل استمرار الصراعات السياسية والتوترات الأمنية و دلالة على هشاشة الأوضاع الأمنية وهو ما جاء في تقرير أعده موقع النزاع المسلح ومشروع بيانات الأحداث"الذي ذكر وتم تسجيل (١٦٧) حادثة مرتبطة بالنزاع الذي نتج منها (٥٠٦) ضحية في عام (٢٠١٨) وارتفعت الارقام الى (٤٧٦) حادثة مرتبطة بالنزاع نتج منها (١٠٤٦) ضحية عام (٢٠٢٠) واستمرت الهجمات في إقليم تيلابيري المضطرب الذي يقع في " المثلث الحدودي " عند حدود النيجر و بوركينا فاسو ومالي ، كما شهدت البلاد هجمات عدة في (اذار) (٢٠٢١) نتج عنها (٢٢) ضحية في عام (٢٠٢٢) قتل "

([1]) سعيد الندا ، دور النظام الانتخابي في ادارة التعددية الاثنية في افريقيا ، لندن, مركز جنوب الصحراء ، 2022 ، ص 181 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مدنياً عند حدود مالي الأحداث العنيفه في النيجر تمثل اقل من ١٠٪ من الإجمالي في منطقة غرب أفريقيا. [1]

يعد الواقع الأمني المضطرب من المسببات الداخلية التي دفعت العديد من جيوش دول غرب أفريقيا الى الاشتباك مع الواقع السياسي والذي رفع كثيراً من أعباء القوات المسلحة ليفسر ارتفاع معدل الانقلابات العسكرية في دول الساحل الإفريقي حيث تواجه منذ عام ٢٠١٢ موجه شديدة من العنف وتمدد الإرهاب في غرب القارة , وازداد الأمر تعقيداً عن شرقها لوجود جماعة (بوكوحرام) وخصوصاً بعد قيام الجماعة بمبايعة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا ، حيث سارعت تلك الجماعة اعلان ولائها لتصبح ولاية غرب أفريقيا.[2] حيث شهدت خلال عام ٢٠٢١ ، نحو ١٢٥ عملية إرهابية ورغم هذه الزيادة فى عدد العمليات فإن عدد القتلى تراجع بنسبة ٤٢,٦٪ مقارنه بالعام ٢٠٢٠ , تليها دولة مالي والتي ارتفعت فيها وتيرة العمليات الإرهابية خلال عام ٢٠٢١ في دولة مالي على رأسها جماعة (نصرة الإسلام والمسلمين) وكذلك جماعة (أنصار الإسلام) داعشية الولاء ، حيث شهدت المنطقة أكثر من ١٦٥ عملية إرهابية (٨٥) منها في مالي أسفرت عن سقوط (٦٩٥) شخصاً واما (بوركينافاسو) والتي وقعت هي الاخرى تحت وطأة الهجمات الدموية ، حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بعام (٢٠٢٠) حيث سجلت نحو (٨٠) عملية إرهابية أسفرت عن مقتل (٧٥٠) مدنياً وعسكرياً ، وهكذا يعتبر تنامي الإرهاب فى منطقة غرب أفريقيا وارتباطه المباشر بعدم الرضا الشعبي ، ذلك المدخل الرئيسي لتدخل المؤسسة العسكرية والأخذ بظاهرة الانقلابات التي تمتطي حالات السخط , اضافة الى الفشل العملياتي في مواجهة الإرهاب. [3]

5- هشاشة الوضع التنموي (لعنة الموارد) :

لم يكن اقتصاد منطقة غرب أفريقيا ضعيفاً بالمقارنة بالمناطق الأخرى من أفريقيا جنوب الصحراء فقد كان اقتصاد المنطقة قبل الاستعمار يمتاز بالتشعب والكفاءة والقدرة على التكيف ، وقد وصل إلى درجة متقدمة نسبياً من الرأسمالية التجارية ، ولم تكن إدارة الإنتاج هي الشيء المفتقد , ولكن وسائل

([1]) أيهاب نافع ,الانقلابات العسكرية في غرب افريقيا بين تنامي ظاهرة الارهاب وصراع النفوذ بين روسيا واوربا , موقع ترندز للبحوث والدراسات. في 22/ابريل/2022 تاريخ الزيارة2024/2/28

http://trendsresearch.org/research.php?id=344

([2])احمد امل, يفكيك سردية عودة الانقلابات , مصدر سبق كرة..

([3])أيهاب نافع ,مصدر سبق ذكرة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الإنتاج هي التي كانت شبة منعدمة ، فإن منطقة غرب أفريقيا تمثل حوالي 27%من الناتج الإجمالي الخام لأفريقيا جنوب الصحراء وما فيه 0,5% من الناتج الإجمالي العالمي وتمثل فيها كل من نيجيريا وغانا والكوديفوار والسنغال حيث تساهم نيجيريا لوحدها بنسبة 63% من الناتج الإجمالي ثم تليها غانا والكوديفوار والسنغال . [1]

وفيما يخص الوضع التنموي في النيجر،اذ تقع في المرتبة 189 من أصل 191 على مؤشر التنمية البشرية ويعيش 73%من سكانها في حالة فقر متعدد الأقطاب وان 4.9% إضافية معرضة للابعاد المتعددة الأقطاب بين تدني مستويات السكن والصحة والتعليم والدخل والسلامة وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة وأثارت اليونسيف في تقريرها لعام 2021 عن تفاقم الوضع التنموي الهش نتيجة لتداعيات تغير المناخ وكذلك النزاعات المسلحة والنزوح ، والتى منعت من الوصول إلى خدمات (الصحة والتعليم والصرف الصحي) .[2]

تعد بوركينافاسو واحدة من أفقر دول العالم ،حيث تشير تقديرات البنك الدولي لعام 2022الى نحو 40% من إجمالي سكان بوركينافاسو يعيشون تحت خط الفقر ، لذلك بالرغم من وجود الكثير من الثروات الوفيرة ومنها الذهب الذي يشكل مصدراً رئيسياً لايرادات الدولة ، ولقد انخفض معدل النمو الاقتصادي فى بوركينافاسو في تقرير التنمية البشرية لعام 2021-2022،ليحتل المرتبة 189وذلك عن إجمالي 191 دولة شملهم التقرير فتعاني اقتصاديات دول الساحل من عدم التعافي نتيجة لتداعيات الأزمة العالمية فى أوائل 2022 ، حذر مسئولو الأمم المتحدة من أن الأزمات فى منطقة الساحل الوسطى (بوركينافاسو و مالي والنيجر) تتجاوز تمويل الإغاثة المتاح ، ومنذ ذلك الحين ، خلقت الاثار المتتالية للحرب الروسية الأوكرانية على إمدادات الغذاء والوقود والأسمدة العالمية لتحديات جديدة. [3]

فأن عموم التجارب الأفريقية في ممارسة المؤسسة العسكرية للدور السياسي لم تتمكن من التنمية ولم ينزل العسكريون من سدة الحكم وما يميز مدة حكمهم بالفقر – والمديونية – والعجز المالي لديهم والعنف

([1]) محمودي منير ,مصادر ادارة الصراعات الداخلية في بلدان غرب افريقيا واليات ادارتها (دراسة تقويمية)، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر3 ، 2016 ، ص 48 .

([2]) عماد صلاح عبد الرزاق و ظاهر عبد الله علوان ، انقلابات صيف 2023 الافريقية:ورقة تقدير موقف لحالة النيجر والغابون ، ، مركز البيان للدراسات ، 20سبتمبر 2023 ، ص8-9.

([3]) شيماء محي الدين ، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا بوركينا فاسو انموذجاً ، مجلة الدراسات الافريقية ،مجلد(45) عدد(2),ابريل 2023 ,ص 375 – 379 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السياسي ضد الأفراد من طرف السلطة العسكرية وقمع الحريات على ثروات البلدان وبقي العجز وبقيت المشاكل ، مما ولد احتقان متزايد لدى القوى السياسية ، وتعالت الأصوات بتحسين الأداء التنموي والاجتماعي في ظل هذه الأنظمة العسكرية التى عجزت عن توفير الأمن والاستقرار. [1]

ثالثاً : مستقبل الدور السياسي بعد الانقلابات العسكرية لعام2020

شهدت دول غرب أفريقيا انقلابات مضادة منذ عام 2020 حتى أواخر 2022 فخلال عامين فقط ، وتحديداً خلال المدة منذ مطلع عام 2021 سجلت القارة الأفريقية ستة انقلابات عسكرية ناجحة في (مالي و تشاد وغينا بيساو و بوركينا فاسو، والنيجر والغابون) الأمر الذي يشير إلى تسارع الوتيرة الانقلابات العسكرية يشكل اكبر من ذي قبل خلال العامين الماضيين ، حيث جاء عدد الانقلابات حلال العامين الماضيين فقط مساوياً لإجمالي لعدد الانقلابات التى شهدتها القارة في عشر سنوات من عام 2011. [2]

وشهدت دولة مالي في 12 مارس 2012 انقلاباً عسكرياً على نظام آمادو توماني ، وتقدمت " لجنة وطنية للنهوض بالديمقراطية وإعادة بناء الدولة برئاسة امادوهايا سانغو على حل المؤسسات ، وفي 18 اغسطس 2020, اطيح الرئيس إبراهيم أبوبكركيتا بعد بضعة أشهر من أزمة سياسية ، وأدى الإنقلاب العسكري إلى فرض عقوبات دولية وتجدد الانقلاب في 24 مايو 2021 اعتقل العسكريون الرئيس ورئيس الوزراء بعد تعيين حكومة انتقالية جديدة أثارت استياء العسكر وتم تنصيب الكولونيل إيمي غوتيا في يونيو رئيساً انتقالياً [3] ، والملفت في هذا الاتجاة ان ظاهرة الانقلابات العسكرية تطورت على الساحة الإفريقية ، وانتجت انماطاً أكثر مرونة وأكثر قدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في أفريقيا والذي بدوره قد مكن المؤسسة العسكرية الاستفادة من حالة الاستياء الشعبي ومن أداء بعض الحكومات الأفريقية في الداخل ، وكذلك الاستفادة من مساعي القوى الدولية لتعظيم مصالحها داخل القارة ، ومن الملاحظ أن ظاهرة الانقلابات اقل انتشاراً وأكثر تركيزاً في إقليم غرب أفريقيا فمن بين

([1]) حمدي عبد الرحمن ,المشهد الديمقراطي الراهن في افريقيا, مجلة السياسة الدولية ,العدد(169) ,المجلد(42) ,يوليو 2007, ص ص 56.61.

([2]) احمد امل, مصدر سبق ذكرة.

([3]) صحيفة الشرق الاوسط ، 8 أنقلابات في غرب ووسط افريقيا خلال 3 اعوام ، 30 اغسطس 2024, تاريخ الزيارة 2024/3/23,متاح على الرابط https://aawsat.com/4516661-8

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

٢٦ انقلاباً عسكرياً فى دول غرب أفريقيا ، من بينهم ١٢ انقلاباً فى دول الساحل ، الأمر الذي يشير إلى قدر من التركيز للانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي وبخاصة الخمس سنوات الأخيرة. [1]

اتجاهات ومستقبل الدور السياسي: ويمكن تقسيم مستقبل الدور السياسي إلى اتجاهين:

1- الاتجاه السياسي غير المباشر

حيث تلعب المؤسسة العسكرية في هذا الاتجاه كجماعات ضغط داخل النظام السياسي,ويتسم هذا الاتجاه بعدة سمات من أبرزها سمة سيطرة المدنيين على العسكر شريطة أن يكون الرئيس ذو خلفية عسكرية او حاكم عسكري ذو واجهة مدنية ، وفي هذا الاتجاه ، ويفتقر العسكر إلى الرغبة في التدخل في العملية السياسية ويكون دورهم الفعلي فيما يمس الأمن القومي للبلد وسياسات وتدابير جماعية وبصفة عامة يظهر هذا الاتجاه في دول الغابون وتشاد :

أ- الغابون حيث صرح رئيس الوزراء الانتقالي في الغابون ريمون نودنغ سيما (أن تنظيم انتخابات جديدة بعد عامين سيكون هدفًا معقولا) حيث تعهد العسكريون بتسليم السلطة للمدنيين في غضون 24 شهراً للتمكن من العودة إلى الإنتخابات[2]

وهذا الاتجاه يفضي الى وضع دستور توافقي وقيام انتخابات حرة نزيهه, بعيد عن تدخل العسكر الجدد, وتحقيق الحد المطلوب من توافق القوى الداخلية والخارجية , وعدم اطالة المرحلة الانتقالية .

ب- اما تشاد حيث أعلن الحوار الوطني التشادي فى 18 اكتوبر 2022 تسمية الجنرال محمد إدريس ديبي إنتو رئيساً للمرحلة الانتقالية التي استمرت لعامين وذلك بعد نحو 18 شهراً من تسلم الابن للسطلة على رأس مجلس عسكري انتقالي بعد مقتل والده إدريس ديبي ، خلال المواجهات العسكرية مع قوى المعارضة المسلحة ، وتم تمديد الفترة الانتقالية فى تشاد لمدة عامين على أن يتولى ديبي الابن منصب الرئيس الانتقالي للبلاد، حيث عمل ديبي الإبن على تغيير زيه العسكري المعتاد خلال مراسم تسلم السلطة كرئيس انتقالي واستبداله بزي التقليدي وفى محاولة لتغيير الهوية النمطية باعتباره جنرالاً عسكرياً وتخفيف حدة الانتقادات الداخلية. [3]

([1]) ibid

([2]) Did the Niger coup just succeed? And other questions answered about what's next in the Sahel, Atlantic Council, 10 August 2023, , available at: https:// bit.ly/47bbNRU

(3) توريث الحكم: مستقبل تشاد بعد تمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين, تقديرات المستقبل, مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة,االعدد,1668,اكتوبر,2024,ص1-2 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2- الاتجاه المباشر

يحدث هذا الاتجاه بدور سياسي مباشر وفاعل من قبل العسكر حيث يسعى فيه العسكر إلى السيطرة على مقاليد الحكم بصورة مباشرة معتبرين أن النظام السياسي بمثابة ميدان لتعزيز نفوذهم وتعظيم سلطانهم فى الدولة على عكس الإتجاه السابق , وتتسم الحكومات التى تنشأ بهذا الإتجاه بالضعف والهشاشة البنيوية ,والذي يجعلها غير قادرة على السيطرة بشكل عام ، وهو ما يفسح المجال امام العسكر للتدخل في العمل السياسي بصورة مباشرة ، ويعرف هذا الاتجاه بالاتجاه الانقلابي المباشر,على ان يتم اختيار حاكم عسكري مباشر بصورة دائميه نتيجة لفشل الحاكم المدني وحالة الضعف المستمر في السلطة المدنية وعدم الاستقرار السياسي فضلا عن عدم الإستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي بدوره يؤدي إلى تدخل العسكر لسد الفراغ السياسي[1]

مثال على ذلك دولة النيجر فبعد أيام من قيام الانقلابيين بإسقاط الرئيس محمد بازوم أعلن المجلس العسكري يتنصيب قائد قوات الحرس الرئاسي عبدالرحمن تشياني رئيساً جديداً للبلاد بصورة مباشرة وحاولت مجموعة ايكواس الاقتصادية إرسال قوات إلى النيجر لاستعادة النظام المدني , لكن الأمر جوبه بالرفض بل سمح قادة الانقلاب النيجر للقوات المسلحة في مالي و بوركينا فاسو بالتدخل إذا تعرضت أراضيها للهجوم.[1]

الخاتمة:

ختاماً، ان تجربة دول غرب افريقيا تطرح الكثير من الدلالات وتطرح الكثير من علامات الاستفهام,بشان مستقبل الدور السياسي في دول غرب افريقيا ففي ظل سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية اذ لايزال الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا ظاهرة من الظواهر المتكررة عن طريق الانقلاب العسكري الذي يحظى بدعم كبير من السياق السياسي والمدني والاجتماعي القائم في اغلب دول غرب افريقيا والامر الذي يشير الى استمراره في المستقبل القريب على الرغم من تنديد المجتمع الدولي والمواقف دول افريقيا.

الاستنتاجات:

1- هناك جملة من الاسباب وراء العجز المستمر في انشاء جيوش فعالة ومحترفة في العديد من بلدان افريقيا ولكنها تنبع الى حد كبير من المشاكل السياسية.

1 () حمدي عبد الرحمن ,العسكريون والحكم في افريقيا:دراسة في لعلاات المدنية العسكرية,القاهرة مركز دراسات المستقبل ,ط1, 1996 ,ص11

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2- استمرار انشاء الجيوش بعد الاستعمار هدفها حماية الحكومة من المواطنين وللقيام بذلك تم تجنيد الاقليات في كثير من الاحيان في الجيوش لمراقبة مجموعة الاغلبية.

3- ان انهاء ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا يستلزم معالجة الاسباب التي ادت بالجيش تبني الدور السياسي.

4- لم يسعى حكام دول غرب افريقيا إلى القيام بتحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية عن طريق تبني قوانين الاحتراف العسكري كوسيلة لتوفير الامن بشكل فعال للمواطنين بطريقة سيادة القانون وحماية حقوق الانسان بعيداً عن السلطة .

5- ان مستقبل الانقلابات العسكرية في غرب افريقيا يعتمد على معالجة الظرف التي ادت الى تنامي ظاهرة الانقلابات,مثل عدم الاستقرار السياسي والامني وهشاشة الوضع التنموي,التي تكشف عن مشكلات متنامية تهدد تماسك المنطقة.

References:

1. civilian-military allowances* (1st ed.). Cairo Center for Future Studies.
2. Abdel Rahman, H. (2007). The current democratic scene in Africa. *International Politics Journal, 42*(169), July 2007.
3. Abdel Rahman, H. (Ed.). (2015). *Armies and democratic transformation in Africa and the challenges of state building*. Forum for Arab International Relations.
4. Al-Sharq Al-Awsat. (2024, August 30). 8 coups in West and Central Africa within 3 years. Retrieved from https://aawsat.com/4516661-8
5. Amal, A. (2021). The impact of structural constraints on the performance of the military institution in combating terrorism in the African Sahel. *Journal of African Studies, 51*, September 2021.
6. Amal, A. (2022, March 14). Deconstructing the narrative of (the return of coups) in Africa. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. Retrieved from https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx
7. El-Nada, S. (2022). *The role of the electoral system in managing ethnic pluralism in Africa*. London: Sub-Saharan Centre.
8. Ghorab, M. A. (2012). *The role of the army in political life in West African countries* (Master's thesis). University of Algiers.
9. Hadi, R. A. (1989). *Political problems in third world countries* (2nd ed.). University of Baghdad.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

10. Kazem, S. J., & Al-Ani, A. G. (2007). *Capitalist systems* (2nd ed.). The Legal Library.
11. Khawas, M. (2010). *Political transformations in West African countries (1990-2009)* (Published master's thesis). University of Algiers.
12. Mohieddin, S. (2023). The renewal of the series of military coups in Africa, Burkina Faso as a model. *Journal of African Studies, 45*(2), April 2023.
13. Mounir, M. (2016). *Sources of managing internal conflicts in West African countries and their management mechanisms (evaluative study)* (Published master's thesis). University of Algiers 3.
14. Razzaq, I. S. A., & Alwan, Z. A. (2023, September 20). The African coups of the summer of 2023: A position assessment paper for the case of Niger and Gabon. Al Bayan Center for Studies.
15. Tutti, S. (2023, September 11). The destabilization belt: Motives for the fever of military coups in West and Central Africa. Future Center for Advanced Research and Studies. Retrieved from https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/8595
16. Nafea, I. (2022, April 22). Military coups in West Africa between the growing phenomenon of terrorism and the influence struggle between Russia and Europe. Trends website for research and studies. Retrieved from http://trendsresearch.org/research.php?id=344
17. Succession of rule: The future of Chad after extending the transitional period for two years*. (2024, October). Future Estimates, Future Center for Advanced Studies and Research, 1668.
18. Thomson Alex, An introduction to African politics (London:Ruldge toyon&frahcig Group,2000)p132.
19. Advancing military professionalism in Africa, A RESEARCH PAPER FROM THE AFRICA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES,JULAY 2014,P16.
20. Did the Niger coup just succeed? And other questions answered about what's next in the Sahel, Atlantic Council, 10 August 2023, , available at: https:// bit.ly/47bbNRU.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/